FHS 2

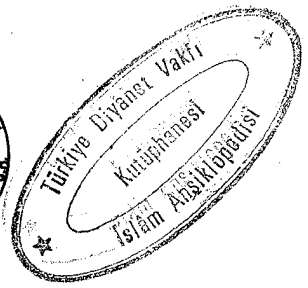

العُرفُ والعَمَلُ

في المذهبِ المالِكي

ومفهومُهما لدى علماءِ المغرب

تأليف:

عمر بن عبد الكريم الجيدي

طبع هذا الكتاب تحت إشراف اللجنة المشتركة لإحياء التراث الإسلامي
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

رقم الإيداع القانوني لدى الخزانة العامة بالرباط
1982 / 596
مطبعة فضالة ـ المحمدية (المغرب)

بسم الله الرحمن الرحيم

☆ ☆ تصدير ☆ ☆

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين

في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لخدمة التراث الإسلامي عموما، وما يتصل بالتراث المالكي خصوصا، والعناية الفائقة التي توليها لخدمة هذا المذهب، ونصرته، والدفاع عنه، والتمكين له مهتدية في ذلك بالتوجيهات السامية لمولانا أمير المومنين أعز الله أمره وخلد في الصالحات ذكره.

وجريا على سنتها الحميدة في تشجيع الأبحاث العلمية، والأخذ بأيدي أصحابها، وترحيبها بما يقدم إليها من دراسات لطبعها ونشرها.. تقوم اليوم بطبع عمل آخر في إطار الصندوق المشترك لإحياء التراث الإسلامي بين هذه الوزارة ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويتعلق الأمر بكتاب «العرف والعمل في المذهب المالكي» لمؤلفه : الدكتور عمر الجيدي.

والكتاب عبارة عن دراسة جامعية تقدم بها صاحبها لنيل دكتوراة الدولة في العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية، وهي دراسة أصولية مركزة.

والدراسة مقسمة إلى قسمين رئيسيين تتخللهما أبواب وفصول ومباحث :
القسم الأول : مخصص لدراسة العرف.
القسم الثاني : مخصص لدراسة العمل.

وهكذا تناول الباحث بالدراسة والتحليل في القسم الأول مفهوم العرف في المذهب المالكي من حيث تحديده لغة واصطلاحا، موضحا العلاقة بينه وبين العادة، والأدلة الشرعية لتحكيمه من الكتاب والسنة وآراء الصحابة وأئمة الاجتهاد مبينا شروطه وأنواعه، وسلطانه وقوته،

وأثره على النصوص ومنزلته بينها، وعلاقته بغيره من المصادر الأخرى ـ مناقشا الأدلة ومستدركا أدلة أخرى أغفلها من استدل للعرف، وتغير الأحكام بتغير العادات مبرزا أن المذهب المالكي قد أوغل في الاعتماد على هذا المصدر أكثر من غيره، رابطا بين العرف الشرعي والأعراف المغربية، متتبعا نشأة هذه الأخيرة وتطورها وتأثيرها في التنظيم القضائي المغربي في مرحلة ما قبل الاستقلال وما بعده، ومستعرضا رأي علماء المغرب فيها.

وتناول في القسم الثاني من الدراسة : مفهوم العمل، والأسباب الداعية إلى الأخذ به، ونشأة عمل أهل المدينة وتطوره والدليل على حجيته من الأحاديث والآثار ورأي الأئمة المجتهدين مستعرضا وجهة نظر الفقهاء الذين وقفوا من هذا العمل موقف الرد والإنكار، مناقشا رأيهم مبينا أن هؤلاء لم يدركوا سر ما قصد إليه الإمام مالك في اعتباره لهذا الأصل. موضحا أن الأخذ بالعمل قديم يرجع إلى عهد الصحابة والتابعين. وهكذا أفاض القول في عمل أهل المدينة ووجهة نظر المالكية فيه، وكيف فهموه، واستدلوا عليه، ثم انتقل إلى بحث العمل عند المغاربة من حيث نشأته وتطوره ومنهج علماء المغرب في إثباته، ومدى صلته بعمل أهل المدينة، والشروط التي اشترطوها فيه وتنوعه بالمغرب وموقف الفقهاء منه، والمآخذ التي أخذت عليه، مبرزا تطور الفقه المالكي من خلال ما جرى به العمل ليصل في النهاية إلى استنتاج أن ما جرى به العمل أصبح مصدرا رسميا للتشريع مما دفع المغاربة إلى الاقبال عليه، واكثارهم منه، وتنافسهم في الأخذ به حتى صار لكل قطر عمله، وغدا الحكم يجري طبقا لما جرى به العمل ولو خالف المشهور، موضحا العلاقة بينه وبين العرف مبينا أن العمل ما هو إلا العرف في شكله المتطور، وأن هذا الأخير كان السبب في قيامه.

ثم قدم في الأخير فصلا مسهبا عن تأثير العرف والعمل في الأحكام الشرعية منهيا البحث بدراسة تطبيقية لتأصيل نظرية الأخذ بما جرى به العمل، خاتما البحث بخاتمة أجمل فيها القول عن قيمة العرف والعمل وتأثيرهما في التشريع مذيلا البحث بفهارس للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والمراجع والمصادر والموضوعات.

نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن ييسر النفع والانتفاع به لطلاب المعرفة ورجال العلم الباحثين. آمين

الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري
وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

تقديم

بقلم : الدكتور محمد فاروق النبهان
مدير دار الحديث الحسنية

يعتبر العرف من المؤثرات المباشرة في مسيرة التشريع، ونجد اثره في كثير من الاحكام واضحة جلية، كما نجد ملامح التشريع في الاعراف الاجتماعية، مما يؤكد التفاعل والتكامل بين التشريع وتوجهات المجتمع الاسلامي..

والاعراف في المغرب مؤشر اكيد على اصالة المجتمع المغربي، وارتباط عاداته اليومية بكثير من النصوص والاحكام مما جرى عليه العمل في صدر الاسلام، وذلك لان المذهب المالكي الذي يعتبر المذهب المفضل لدى المغاربة، يعتمد عمل اهل المدينة كمصدر من مصادر التشريع الاسلامي، وهو مصدر يستمد قوته من ارتباط عمل اهل المدينة بالسنة النبوية، نظرا الى ان ذلك العمل الذي اخذ به جمهور اهل المدينة لا بد ان يكون معتمدا على سنة فعلية او تقريرية نقلت عن طريق التواتر من جيل الصحابة الى جيل التابعين، الى الاجيال اللاحقة من ابنائهم واحفادهم..

وقد توسع علماء المغرب والاندلس في الاخذ بهذا المصدر التشريعي المعتمد في المذهب المفضل لديهم، والذي يعتبر المذهب الوحيد في بلاد المغرب، واشتهرت في الاوساط العلمية المغربية كلمة «العمل»، وكثر استعمالها كمصطلح اصيل من المصطلحات الفقهية والاصولية، وتداولتها المحاكم في ميدان القضاء، وعكف علماء المغرب على التاليف في موضوع «العمل»، وظهرت مؤلفات منثورة ومنظومة في موضوع ما جرى عليه «العمل» سواء في مجال الاحكام الفقهية او في مجال الدراسات القرانية المتعلقة بالقراءات..

ومن الكتب التي تعرضت لفقه «العمل» كتاب (نيل الامل فيما بين الائمة جرى العمل) لابي العباس احمد بن القاضي، كما وضع الفاسي منظومة ذكر فيها ثلاثمائة مسالة مما جرى به العمل في مدينة فاس، والذي دعاني الى الاشراف على بحث الزميل الاستاذ عمر الجيدي، هو ما لمست فيه من معالم الشخصية العلمية المتطلعة الى البحث الجاد الرصين، وقد اسعدني ان اجده متحمسا لهذه الدراسة عاقدا العزم على تخطي الصعوبات التي اعترضت طريقه، واستمر لمدة ثلاث سنوات وهو يتنقل بين المكتبات المختلفة، باحثا عن مصادره، مستعينا بما توفر لديه من مادة علمية لكي يقدم بحثه بشكل متكامل..

والحقيقة ان الباحث قد بذل جهدا مشكورا في اعداد بحثه، وكنت اتابع كمشرف على البحث، مراحل التحضير والاعداد، فاعجب بوفرة المادة العلمية التي استطاع الباحث جمعها، وبالمنهج العلمي السديد الذي اعتمد عليه لكي يقدم هذه الدراسة الهامة..

وقد اكدت اللجنة العلمية التي شاركت في مناقشة هذه الاطروحة اهمية هذه الدراسة وسلامة منهجها العلمي، واهلية الباحث للبحث العلمي، واشادت بالمجهود الكبير الذي بذله الباحث في هذه الدراسة.

ويسرني اليوم ان اقدم هذا البحث الهام الى المكتبة العربية المتخصصة في الدراسات الاسلامية، لكي يكون لبنة من لبنات صرحنا العلمي الذي نتطلع اليه بامل كبير، ونتابع مسيرته بلهفة واهتمام..

ومن واجبي ان اشيد بما عرض له الباحث من دراسة موضوعية للاعراف القبلية في المغرب، ومدى ارتباطها بالاحكام الشرعية، سواء ما تعلق منها بالاحوال الشخصية والمشاكل العقارية، والاحكام الجنائية، او ما ارتبط بوسائل الاثبات، كما اشار الباحث في نفس الباب الى اثر تلك الاعراف في التنظيم القضائي المغربي الحديث في مرحلة ما قبل الاستقلال، وما بعد الاستقلال..

وفي مجال البحث عن «العمل» في المغرب اوضح الباحث موقف فقهاء المالكية من العمل، ثم استعرض اراء فقهاء غير المالكية ممن رفضوا الاخذ بالعمل..

وفي نهاية بحثه حرص الباحث على ان يقدم لنا دراسة مستفيضة عن بعض التطبيقات على ما جرى عليه العمل في مسائل الاحوال الشخصية والبيوع والاوقاف والاجارات والاقضية والشهادات..

وارجو ان يوفق الباحث الى مزيد من الابحاث التي يتابع بها مسيرته العلمية، وان يوفق الى الكشف عن كثير من معالمنا التشريعية الاصيلة، واننا نضع اكبر الامال على هذا الجيل الجديد من الباحثين في حقل الدراسات الاسلامية، الذين يملكون من القدرات على البحث ما يجعلنا نتطلع بكل تفاؤل الى المستقبل...

وادعو الله ان يوفق الباحثين المخلصين، لكي يواصلوا مسيرة البحث بصدق وعزم، لكي تكون المكتبة الاسلامية غاصة بما نعتز به من انتاج علمائنا المعاصرين..

والله الموفق لكل خير.

الدكتور محمد فاروق النبهان

الرباط في 24 صفر 1404 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

أحمدك اللهم حمد الشاكرين، وأصلي وأسلم على رسولك النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجهم، واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد : فإن علم أصول الفقه من أشرف العلوم وأنفعها، وأدق أنواع الفنون وأصعبها، به تعرف طرق استنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية، وبه يتأتى للفقيه التمييز بين الحلال والحرام، فمن ألم به فقد عرف مدارك المجتهدين، وسهل عليه معرفة أسباب الخلاف بين الائمة المتقدمين...

هذا وان مصادر التشريع الإسلامي نوعان : أصلية وتبعية فالأولى تنحصر في الكتاب والسنة والإجماع، والثانية عد علماء الأصول منها : القياس والاستحسان، والمصالح المرسلة والعرف...

1 ـ فالقرآن الكريم لا يشك مسلم في أنه المصدر الأول للتشريع الإسلامي، اعتقادا وأخلاقا ومعاملة وسلوكا يفصل في الاعتقادات والأخلاق، ويجمل في جانب المعاملات، الا حيث يتصل الحكم بقضايا لا يتغير فيها الحكم على مر الأزمان كالمواريث، وما يتعلق بأحكام الأسرة عموما...

والحكمة في ذلك : أن العقيدة هي الأساس، ولأنها لاتتغير ولا تتبدل مهما تغير الزمان واختلف المكان، على خلاف التشريع العملي